

Distr.: General
17 January 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون
البند ١٤٢ من جدول الأعمال
وحدة التفتيش المشتركة

استعراض متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2017/5).

موجز

في تقريرها المعنون "نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2017/5)، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة قبول المنظمات المشاركة توصياتها وتنفيذها لها.

وتبين هذه المذكرة آراء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في التقرير. وجرى توحيد الآراء على أساس الاسهامات المقدمة من المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي رحب بالتقرير وأيد بعضاً من استنتاجاته.



أولا - مقدمة

١ - في تقريرها المعنون "نتائج استعراض متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2017/5)، عرضت وحدة التفتيش المشتركة نتائج المرحلة الثانية من استعراض قبول وتنفيذ توصياتها. وقد أجريت المرحلة الثانية على مدى فترة سنتين، وكان القصد منها استخلاص الدروس من المسائل التي تؤثر على عملية المتابعة وتحديد ممارسات المتابعة الجيدة بغية تعزيز أدائها على نطاق المنظومة.

ثانيا - تعليقات عامة

٢ - ترحب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة باستعراض متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتؤيد الاستنتاجات العامة الواردة في التقرير وأفضل الممارسات المحددة فيه.

٣ - وفي حين تقدر المنظمات جودة التقرير عموماً، فإنها تؤكد على التمييز الهام بين دور وسلطة الرؤساء التنفيذيين ودور وسلطة الهيئات التشريعية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع جداول أعمال ووثائق تلك الهيئات. وتلاحظ المنظمات أنه ينظر إلى الهيئات التشريعية، في التقرير، من خلال اتباع نهج واحد يناسب الجميع، وأن المقترحات المقدمة من شأنها، في بعض الحالات، أن تزيد من الضغط المفروض على الوقت والموارد التي تحتاجها المجالس و/أو هيئات الإدارة للنظر في بنود وحدة التفتيش المشتركة، وقد يستتبعها تكبد تكاليف مرتبطة بها أو قد تفرض ضغطاً على الوقت اللازم لمناقشة مسائل أخرى.

٤ - وفيما يتعلق بالفئتين التي توجه إليهما التوصيات وإدارة مهمة المتابعة لوحدة التفتيش المشتركة، تلاحظ المنظمات أنه يتعين على الوحدة توفير المزيد من التوضيح فيما يتعلق بالعملية والمعايير التي تستخدمها في تناول ما تقدمه من توصيات إلى الهيئات التشريعية وإلى الرؤساء التنفيذيين. وتلاحظ المنظمات أيضاً أن التوصيات التي تتطلب من الهيئات التشريعية أن تتخذ قرارات بشأن مسائل الإدارة لم تعكس أوجه التمييز بين هذين النوعين من الفئات.

٥ - وترحب المنظمات بمصفوفة النضج كأساس ملموس للعمل فيما يتعلق بالأداء المتصل بالمسائل التي تعنى بها وحدة التفتيش المشتركة، على الرغم من أن المنظمات التي قررت مجالس إدارتها عدم مراعاة توصيات أو تلك التي تعذر عليها إدراجها في جدول أعمال الاجتماع تلاحظ أنها تعاقب على ذلك بالحصول على تقييم يفيد بأن التوصيات "لم تنفذ". وهذا يؤدي إلى انخفاض المعدلات الفعلية لقبول وتنفيذ توصيات الوحدة من جانب كيانات الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تلاحظ المنظمات أن التوصيات التي تعتبر "غير ذات صلة" بالنسبة لكيان معين، ينبغي ألا تُراعى في التصنيف العام. وفي هذا الصدد، تقترح المنظمات أنه ينبغي، عند الإبلاغ عن هذه الإحصاءات في المستقبل، مراعاة كون التوصيات غير ذات الصلة و/أو أنها لم تقبل، وتعديل التحليل.

٦ - وتمت الإشارة في التقرير إلى تفضيل إدراج وظيفة جهة التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة ضمن وظائف هيئة الرقابة المستقلة. ورأت إحدى المنظمات أن مسؤوليات جهة التنسيق مع الوحدة، التي تتطلب اتخاذ إجراءات تنفيذية بالنيابة عن الرئيس التنفيذي، لا تتفق مع استقلالية مكتب الرقابة.

٧ - وأثير عدد من الأسئلة بشأن العملية المعتمدة في تناول التوصيات الواردة في رسائل الإدارة لأن هذه الرسائل تقع خارج فئات التقارير والمذكرات والرسائل السرية على النحو المحدد في المادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

ثالثاً - تعليقات على توصيات محددة

التوصية ١

ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يحسنوا بعد نظر هيئاتها التشريعية في تقارير/توصيات الوحدة إلى القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، تماشياً مع أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة المحددة.

٨ - باستثناء الحالات التي لا تنطبق فيها أحكام قانونية، كما في حالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤيد المنظمات جزئياً التوصية ١، مشيرة إلى أنها لا تتماشى مع السلطات والأدوار والمسؤوليات المنوطة بالرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية. وتؤكد المنظمات بوجه خاص على أن جميع التقارير والتوصيات لا تغطي بنفس مستوى الاهتمام من جانب هيئة تشريعية معينة وتلاحظ أن جداول أعمال الهيئات التشريعية يحددها مكتب كل منها وليس الرئيس التنفيذي للهيئة أو أمانتها، بما في ذلك النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

٩ - وفي حين تتفق المنظمات على أنه ينبغي بذل الجهود لضمان النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الوقت المناسب، فقد لوحظ في حالة اللجان الرئيسية للجمعية العامة تحديداً أن الممارسة الحالية المتمثلة في ضمها إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة لا تزال الممارسة الأنسب والأفضل من الناحية العملية.

١٠ - ويشير التقرير إلى أن تزويد الدول الأعضاء بنسخ كاملة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة^(١) يكون أفضل من تبادل التقارير من خلال وصلات إلكترونية. وترى المنظمات أنه نظراً لأن التقارير متاحة للجمهور على الموقع الشبكي للوحدة، فإن تبادل التقارير بواسطة الوصلات الإلكترونية يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة ويتواءم مع متطلبات ترشيد استخدام الورق/النظام غير الورقي وتعدد اللغات. وتلاحظ المنظمات أيضاً أنه على الرغم من أن إمكانية الاتصال الإلكتروني قد لا تكون متاحة للجميع حتى الآن (وهو ما حدده التقرير بوصفه السبب في تفضيل خيار التقارير الكاملة)، فإن إمكانية الاتصال بالإنترنت هي، كقاعدة عامة، متاحة لممثلي الحكومات والمسؤولين الحكوميين الذين يشاركون في مناقشات الهيئات التشريعية التي تجرى حول المسائل التي تعنى بها الوحدة.

١١ - وبالإشارة إلى الممارسة الجيدة المقترحة لإعداد ملخصات تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في إطار التقارير التي تقدمها المنظمات المشاركة إلى الهيئات التشريعية على النحو الوارد في الإطار ١ من التقرير، تتساءل المنظمات عن القيمة المضافة لذلك الاقتراح؛ وتشكك على وجه الخصوص في كفاءة أن تقوم كل من المنظمات المشاركة الـ ٢٨ بإعداد ملخص منفصل، عندما تكون الموجزات التنفيذية متاحة للجمهور بالفعل، وبالتالي تعتبر أن توفير وصلات إلكترونية لوثائق الوحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين يمثل ممارسة فضلى.

(١) انظر JIU/REP/2017/5، الفقرة ٤٦ والبند ٣ من مصفوفة النضج.

١٢ - وأخيراً، يُقترح أن تنظر وحدة التفتيش المشتركة، بمزيد من التعمق، في إمكانية تنظيم جلسات إحاطة للوفود المهمة وتقديم تقارير مختارة، ربما بالاشتراك مع مجموعة من المنظمات في مركز العمل نفسه (أي نيويورك أو جنيف أو فيينا أو روما على سبيل المثال).

التوصية ٢

يُطلب إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يقترحوا بعد على هيئاتها التشريعية مسار عمل محدداً بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الموجهة إلى هذه الهيئات، بأن يقوموا بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ولا سيما فيما يتعلق بالتقارير الصادرة على نطاق المنظومة وبشأن عدة منظمات.

١٣ - تؤيد المنظمات التوصية ٢ جزئياً أو كلياً، ما لم تنطبق قيود قانونية، وتوافق على أن اهتمام الهيئات التشريعية بتوصيات تتعلق بمسار عملها أمر أساسي للنظر بفعالية في توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتؤكد المنظمات من جديد، تمسحاً مع استجابتها للتوصية ١، أن من حق أعضاء الهيئات التشريعية وحدهم وضع مسار العمل الذي يتعين اعتماده والنص النهائي للقرار مدار البحث، والبت في ذلك، وأنه يجوز لأمانة منظمة ما أن تشير فقط إلى الحاجة إلى قرار من خلال نص محايد.

التوصية ٣

ربما تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة وفي أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٩، مقترحات لتعزيز عملية اتخاذ القرار بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها، بما في ذلك إمكانية الرجوع إلى الممارسات التي كانت مطبقة قبل اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٧.

١٤ - توافق المنظمات عموماً على التوصية ٣، مشيرة إلى أنها موجهة إلى الجمعية العامة. علاوة على ذلك، تلاحظ المنظمات أن المنظمات المشاركة تقدم بالفعل تقارير عن الإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة من خلال نظام التتبع على الإنترنت للوحدة، الذي يمكن للدول الأعضاء الوصول إليه.

التوصية ٤

ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات التي لم تطلب بعد إعداد تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام أن تفعل ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

١٥ - مع أن التوصية ٤ موجهة إلى الهيئات التشريعية، فإن المنظمات تلاحظ أن تقديم مزيد من التفاصيل، على مدى فترة زمنية أطول، قد يتطلب نهجاً مختلفاً من حيث تقديم التقارير - وما يتصل بذلك من توقيت - إلى الهيئات المعنية (لا سيما وأنها تشير إلى مجالس الصناديق والبرامج).

التوصية ٥

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يعتمدوا بعد الإجراءات المناسبة للتحقق من تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن الوحدة في السنوات السابقة ورصده حتى تنفيذها التام أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام ٢٠١٨.

١٦ - تؤيد المنظمات عموماً التوصية ٥. إلا أنها ترحب بالحصول على توضيح بشأن نسبة التكاليف إلى الفوائد فيما يتعلق بإجراء المزيد من التحقق من خلال قناة مستقلة إضافية، غير القناة التي تستخدمها الوحدة. وتلاحظ المنظمات أيضاً أن تحسين نظام التتبع على الإنترنت من شأنه أن ييسر عملية الرصد والإحصاءات ذات الصلة.

١٧ - علاوة على ذلك، تلاحظ المنظمات أن العمليات القائمة يمكن أن تفحص بدقة فعالية الاستجابات من حيث التكلفة دون إنشاء طبقات إضافية لعمليات التحقق. فعلى سبيل المثال، إذا تم إبلاغ هيئة تشريعية ما بالتفصيل عن حالة التوصيات، فإن إجراءات بذل العناية الواجبة لإجازة الوثائق الحكومية الدولية توفر مستوى من الضمان يكفل بيان الإجراءات المتخذة بدقة.

التوصية ٦

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين أن يقترحوا، عند النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون، إدراج النظر في هذه التوصيات في برنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته ذات الصلة مع تحديد جدول زمني لاتخاذ قرار، وذلك اعتباراً من عام ٢٠١٩.

١٨ - تدعم المنظمات عموماً التوصية ٦ وتشدد على أن جدول أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين يتقرر من خلال عملية تشاورية يتولى قيادتها الأمين العام، بوصفه رئيسها.

التوصية ٧

ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يُرسوا بعد تبعية جهة التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا أن يفعلوا ذلك.

١٩ - تؤيد المنظمات التوصية ٧ وتعتبر أن مساءلة الإدارة وتحمل المسؤولية عن المهمة التنفيذية التي تضطلع بها جهة التنسيق مع وحدة التفتيش المشتركة من الأمور الضرورية لكفالة فعاليتها.